HEINRICH BÖLL STIFTUNG
فلسطين والأردن

النهضة العربية للديمقراطية والتنمية
Arab Renaissance for Democracy & Development
ARDD

مذكرة السياسات 4

ما معنى الحلول الدائمة وانعكاساتها على العمال المهاجرين واللاجئين في العالم العربي؟

أيلول/سبتمبر
2022

ملخص

في ضوء تعرض العمال المهاجرين واللاجئين لتحديات مماثلة (على سبيل المثال عبور الحدود، مواجهة التمييز في الدولة المستقبلة/المضيفة، التعرض للإقصاء ومحدودية التمتع بالحقوق، مواجهة خطر الاحتجاز والترحيل)، فقد لجأت كل من الأمم المتحدة والمجتمع المدني بشكل متزايد إلى نُهج وحلول مشتركة لتعزيز حماية هذه الفئات المختلفة. استناداً إلى أبحاث منظمة النهضة العربية للديمقراطية والتنمية (أرض) وخبرتها، وبالتشاور مع لجنة العمال المهاجرين في الأردن[1]، يقترح هذا الموجز **6 توصيات** للتوصل إلى حلول مع ضمان حياة آمنة وكريمة لجميع المعنيين:

1) الاستثمار في **جمع البيانات النوعية** من خلال البحوث الإقليمية الموجهة، لاسيما بشأن الحدود، من أجل تحديد (أ) التحديات الرئيسية التي يواجهها اللاجئون والعمال المهاجرون في جميع أنحاء المنطقة و(ب) البديل الرئيسي لإنقاذ الحياة في اللجوء إلى الهجرة الطوعية أو القسرية.

2) **التأكد من تصميم المساعدة القانونية خصيصاً** لتوفير معلومات كاملة عن الحلول **المتاحة لكلا المهاجرين واللاجئين، وضمان توفير فرص متكافئة للمهاجرين واللاجئين على حدٍ سواء دون تمييز على أي أساس، لا سيما على أساس الجنسية والجنس.**

3) **التوعية بالظروف الخارجة عن نطاق قرار الأشخاص بالانتقال، ومواءمة الاستجابات مع الالتزامات القانونية. ينبغي أن يؤدي التنقل غير الطوعي دائماً إلى مؤسسة اللجوء كأساس للحلول الدائمة: (1) العودة الطوعية إلى الوطن تحت إشراف آليات/وكالات الحماية، (2) التماسك الاجتماعي المحلي في الدولة المضيفة (الذي يجب دائماً النظر فيه)؛ إعادة التوطين.**

4) **تشكيل فرقة عمل للبلدان العربية لإعطاء الأولية للمناقشات الإقليمية بشأن كيفية ضمان أن يكون البحر الأبيض المتوسط مكاناً للحياة وليس للموت. لذلك، ينبغي على البلدان العربية (وليس تلك المطلة على البحر الأبيض المتوسط فقط) مشاركة الدول الأوروبية في:**

   أ. **الإدارة المتكاملة والإنسانية والمنسقة للحدود،**

   ب. **مكافحة تهريب اللاجئين والمهاجرين والاتجار بهم والاستجابة لهذه المسألة بشكل فعال.**

5) **تعزيز الشراكة بين الهيئات الحكومية والقطاع الخاص والبنوك ومنظمات التنمية مع المجتمع المدني والجهات الفاعلة والأمم المتحدة في سبيل:**

   أ. **تعزيز التماسك الاجتماعي للعمال المهاجرين وحمايتهم الفعالة (التواصل بلغات مختلفة، وجود أليات للطعن وسبل للانتصاف، وما إلى ذلك).**

   ب. **دعم المشاريع المستدامة المُدرّة للدخل للاجئين/المهاجرين في البلدان المضيفة.**

   ج. **تهيئة الظروف للاجئين والشتات للمساهمة في التنمية المستدامة في البلدان المستقبلة/المضيفة، ولكن أيضاً للوصول إلى تحويلات مالية سريعة وآمنة ومناسبة.**

6) **تطبيق مبدأ المساءلة على جميع أصحاب المصلحة لتسهيل الحفاظ على الوضع القانوني للاجئين/المهاجرين خلال رحلتهم بعيداً عن ديارهم/وطنهم الأم.**

1 تضم هذه اللجنة 30 ممثلاً وممثلة عن مجتمعات العمال اللاجئين والمهاجرين في الأردن، وقد تم تشكيلها ودعمها من خلال مشروع «حقنا» الذي تنفذه المنظمة.

مقدمة

تعتبر «الحلول» كلمة مشحونة فيما يتعلق بكلا العمال المهاجرين أو اللاجئين. ومع ذلك، فإن معناها يتغير إلى حدّ كبير لدى الإشارة إلى كل فئة: فالنسبة للاجئين، «الحل» هو نهاية وضعهم كلاجئين عبر التجنيس، أو اكتساب (إعادة اكتساب) وضع محمي بالكامل (محلياً) أو من خلال العودة إلى ديارهم/بلدهم الأم أو الحصول على جنسية جديدة بعيداً عنه؛ أما بالنسبة للمهاجرين فهو تغيير جوهري عادة ما يكون للأفضل، على الصعيد القانوني أو السياسي في البلد المستقبل. وفي كلتا الحالتين، يجب أن تؤدي الحلول إلى تحسين الأوضاع المعيشية.

تشارك منظمة النهضة العربية للديمقراطية والتنمية (أرض) في الأبحاث وجهود المناصرة لإيجاد حلول دائمة للاجئين فضلاً عن حلول عادلة ومنصفة للعمال المهاجرين. تطرح مذكرة السياسات هذه أفكاراً للتصدي للمسائل الرئيسية التي أثارتها لجنة العمال المهاجرين فيما يتصل بالحلول. وهو لا يمثل نظرة عامة حول الحلول من وجهة نظر قانونية: الأمر الموضّح في إعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين (٢٠١٦) والاتفاقين العالميين بشأن اللاجئين والتدفقات المنظمة للمهاجرين على التوالي وغيرها من الاتفاقات. استناداً إلى خبرة منظمة النهضة العربية (أرض) ومشاوراتها مع اللجنة، نطرح سلسلة من الأفكار التي يمكنها تحسين الواقع الذي يعيشه كلا اللاجئون والعمال المهاجرون في المنطقة العربية.

الحلول: القواسم المشتركة «غير المألوفة» للعمال المهاجرين واللاجئين

بينما لا يتم الاعتراف بهم كلاجئين، يضطر العديد من المهاجرين إلى «التنقل» نظراً للظروف الصعبة التي تمرّ بها بلدانهم الأم، والتي تتمثل في: النزاع، والكوارث الطبيعية، والأثر السلبي للتغير المناخي، والتدهور البيئي (مثل التصحر، والتلوث الشديد، وتدهور الأراضي، والجفاف وارتفاع مستوى سطح البحر) فضلاً عن انعدام الفرص المعيشية. في السنوات الأخيرة، أدت التحديات المشتركة المتزايدة والمصير المشترك الذي يواجهه اللاجئون والعمال المهاجرون (على سبيل المثال التحديات المميتة أثناء عبورهم للحدود، أو التعرض إلى التمييز وعدم التمتع بالحقوق، أو التهديد بالاحتجاز و/أو الترحيل) إلى التفكير بنُهج وحلول مشتركة.

تحرص منظمة النهضة العربية (أرض) على طرح مقترحات للحكومات والفئات الأكثر تأثراً حول المعنى الكامل لهذه الحلول بالنسبة لكل من اللاجئين والعمال المهاجرين. واستناداً إلى خبرتها، توصي المنظمة بالاستثمار في التوصيات العملية التالية:

1- الاستثمار في جمع البيانات النوعية من خلال البحوث الإقليمية الموجهة، لاسيما بشأن الحدود (التي يقطعها كل من اللاجئين والعمال المهاجرين)، من أجل تحديد (أ) التحديات الرئيسية التي يواجهها اللاجئون والعمال المهاجرون في جميع أنحاء المنطقة و(ب) البديل الرئيسي لإنقاذ الحياة دون اللجوء إلى الهجرة الطوعية أو القسرية.	إثراء البحوث التي توفرها منظمة الأمم المتحدة الدولية والمنظمات غير الحكومية. حيث يمكن للبحث الذي يركز على الحدود من إعطاء فكرة أوسع عن عدد المهاجرين واللاجئين الذين يعبرون الحدود. ونظراً للمخاطر التي يشكلها عبور الحدود ، بما في ذلك الموت في كثير من الأحيان ،فقد حان الوقت لتشكيل موقف العربي الموحد من هذه القضية
2- التأكد من تصميم المساعدة القانونية خصيصاً لتوفير معلومات كاملة عن الحلول المتاحة لكلا المهاجرين واللاجئين، وضمان توفير فرص متكافئة للمهاجرين واللاجئين على حدٍ سواء دون تمييز على أي أساس، لا سيما على أساس الجنسية والجنس.	ينبغي إطلاع كلا المهاجرين واللاجئين على حقوقهم وفرصهم من حيث «الحلول» و«المسارات» لضمان التحسين الآمن لظروفهم. يجب أن يكونوا في وضع يُتيح لهم دائماً اتخاذ قرارات واقعية مدروسة بما يخص وضعهم في«حالة التنقل». ومن المهم أن تمتنع الجهات الفاعلة على الصعيدين الوطني والدولي، حتى وإن كانت غير راغبة، عن تشجيع أو خلق أنماط تمييزية في الفرص المتاحة لغير المواطنين، وخاصة اللاجئين بناءً على وضعهم وجنسيتهم وجنسهم.
3- رفع الوعي بالظروف الخارجة عن نطاق قرار الأشخاص بالتنقل في المنطقة وعبرها. ينبغي أن يؤدي التنقل غير الطوعي دائماً إلى مؤسسة اللجوء كأساس للحلول الدائمة: (1) العودة الطوعية إلى الوطن تحت إشراف آليات/وكالات الحماية، (2) الشمول للوصول إلى التماسك الاجتماعي المحلي في الدولة المضيفة (الذي يجب دائماً النظر فيه)؛ أو إعادة التوطين.	لا بد من رفع الوعي لدى الجمهور الأكبر وكذلك الهيئات الحكومية المختارة بالظروف التي دفعت «الأجانب» إلى القدوم إلى البلاد ولماذا. يحق للأجانب لاسيما طالبي اللجوء، الحصول على الحماية وتحديد وضعهم كلاجئين. تتيح الاتفاقات العالمية فرصاً للبنية التحتية الحكومية وغير الحكومية في الدولة للحوار وإيجاد الحلول البناءة معاً.
4- دعوة الدول العربية إلى إعطاء الأولية للنقاش الإقليمي بشأن كيفية ضمان عودة البحر الأبيض المتوسط ليكون مكاناً للحياة وليس للموت. وينبغي ضمان ذلك من خلال السعي لتحقيق (1) إدارة متكاملة وإنسانية ومنسقة للحدود، و(2) مكافحة تهريب المهاجرين واللاجئين والاتجار بهم والاستجابة لذلك بشكل فعال.	تحت قيادة شخصيات موثوقة في المنطقة، يتم تشكيل فرقة عمل في المنطقة مكونة من ممثلين إقليميين على رفع مستوى النقاشات المتعلقة بالمهاجرين واللاجئين المقيمين في المنطقة وينحدرون منها ومستقبلهم. انطلاقاً من دورها المفروض باعتبارها «منطقة احتواء» للرجال والنساء غير المرغوب بهم في أوروبا سواء كلاجئين أو مهاجرين، فإنه يمكن للمنطقة العربية أن تُعيد تحديد مكانتها كمكان للحماية يضمن سلامة أراضيها لكلا المواطنين والأجانب مع (إعادة) مناقشة قواعد الاشتباك مع البلدان الأوروبية.
5- تعزيز الشراكة بين الهيئات الحكومية والقطاع الخاص والبنوك ومنظمات التنمية مع المجتمع المدني والجهات الفاعلة والأمم المتحدة في سبيل: (1) تعزيز شمول أكبر للعمال المهاجرين وحمايتهم الفعالة (التواصل بلغات مختلفة، وجود أليات للطعن، وما إلى ذلك)؛ (2) دعم المشاريع المستدامة المدرة للدخل للاجئين/المهاجرين في البلدان المضيفة؛ (3) تهيئة الظروف للمهاجرين والشتات، وكذلك اللاجئين، للمساهمة في التنمية المستدامة في البلدان المستقبلة/المضيفة، ولكن أيضاً للوصول إلى تحويلات مالية سريعة وآمنة ومناسبة (بالنسبة للمهاجرين).	إن تمكين المهاجرين واللاجئين من أن يكونوا أجزاء فاعلة في مجتمعهم الحالي والمستقبلي يساهم في قدرتهم على إيصال أصواتهم إلى صانعي القرار وأصحاب المصلحة المعنيين في البلد المضيف وربطها بالحوار العالمي بشأن مبادرات الأمم المتحدة ذات الصلة (بما فيها الاتفاقات العالمية). وهذا من شأنه جعل البلدان المستقبلة/المضيفة مكاناً أفضل للجميع ونموذجاً يُحتذى به. يُدرك كلا المهاجرون واللاجئون الصعوبات التي قد تواجهها البلدان المضيفة/المستقبلة في تأمين الوصول إلى الخدمات وفرص الحياة الكريمة لمواطنيها؛ لذلك فهم يطالبون المجتمع الدولي بتقديم الدعم الفعال للبلدان المضيفة. ومن المهم لاسيما للاجئين ضمان الوصول إلى الخدمات الأساسية كالصحة والتعليم (للصغار والكبار أيضاً في سعيهم للحصول على تعليم عالٍ) بما في ذلك بدعم من المجتمع الدولي، فضلاً عن فرص العمل للحفاظ على حياة كريمة، وتذليل العقبات التي تحول دون مشاركتهم على قدم المساواة مع المجتمعات المضيفة في الدورة الاقتصادية، في الوقت الذي يتم فيه البحث عن حل دائم لمعضلتهم.
6- تطبيق مبدأ المساءلة على جميع المعنيين لتسهيل الحفاظ على الوضع القانوني للاجئين/المهاجرين خلال رحلتهم بعيداً عن ديارهم/وطنهم الأم.	يُعدّ ضمان تطبيق القانون الدولي من خلال القوانين والسياسات، وكذلك من خلال وظيفة إعادة التوازن والانتصاف التي تقوم بها المحاكم في حالة العمال المهاجرين واللاجئين أمراً ضرورياً للحد من المخاطر المصاحبة لشعور الفرد بالاغتراب أن ما يعنيه أن كونه أجنبي عليه أن يعاني من ضعف في الحماية.

مشروع حقنا – المرحلة الثانية

في سياق مبادرة «حقنا» المشتركة، تعمل منظمة النهضة للديمقراطية والتنمية (أرض) بالتعاون مع مؤسسة هينرش بُل -فلسطين والأردن على تعزيز الوسائل التي تضمن احترام حقوق العمال المهاجرين واللاجئين ورفع الوعي بسبل تعزيز ظروفهم المعيشية من أجل تعزيز التماسك والسلم المجتمعي.

إخلاء مسؤولية

تمّ إنتاج مذكرة السياسات هذه بدعم من مؤسّسة هينرش بُل – فلسطين والأردن. الآراء الواردة هنا هي آراء المؤلّفين/ات، ولا تعبّر بالضرورة عن رأي مؤسّسة هينرش بُل.